المنتدى السنوي الإقليمي الرابع للسياسات

من يدفع ثمن العقد الاجتماعي؟ تمويل التعليم المنصف والحماية الاجتماعية في ظلّ التقشّف المالي وتفاقم الأزمات في المنطقة العربية

10 كانون الأول/ديسمبر 2026

بيروت – لبنان (حضورياً وعبر الإنترنت)

في منطقة عربية تتحدّد ملامحها على نحو متزايد بالحروب الدائرة والنزوح الجماعي، تتضافر الصدمات الاقتصادية الكلية المتفاقمة وأزمات الديون السيادية والتقشف المالي الحاد لتقويض العقود الاجتماعية القائمة. وفي هذا السياق، تتفاعل تحوّلات أسواق العمل العالمية والإقليمية – الناجمة عن الذكاء الاصطناعي والرقمنة والتحوّل في مجال الطاقة الخضراء والسياسات النيوليبرالية الراسخة – مع الركود الاقتصادي البنيوي. وقد أدّى ذلك إلى تآكل شديد في أنظمة الحماية الاجتماعية، وهي أنظمة ضعيفة في الأساس ومرتبطة في معظمها بالعمل الرسمي، فتُقصي كلٌّ من الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة و«الوسط المفقود» المتنامي عن الأنظمة التأمينية القائمة على الاشتراكات وعن المساعدات الاجتماعية الضيّقة القائمة على استهداف الفقر.

وفي صميم هذه الأزمة تكمن العلاقة المعقّدة، والمتناقضة في كثير من الأحيان، بين التعليم وهياكل سوق العمل والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. فخلافًا للافتراضات التقليدية في نظرية رأس المال البشري، التي ترى أنّ التحصيل العلمي يفضي تلقائيًا إلى عمل رسمي، تظلّ بطالة المتعلّمين سمةً بنيوية مميّزة للاقتصادات العربية، ولا سيّما في شمال إفريقيا وبلاد الشام. ويعود انتشار العمل غير الرسمي في المنطقة في المقام الأول إلى قيود جانب الطلب – ومنها اختلال هياكل الشركات وضعف خلق فرص العمل في القطاع الخاص والعقبات التنظيمية – وليس إلى فجوات المهارات من جانب العرض وحدها. وبالتالي، أخفق التعليم بهيكلته الحالية في ضمان العمل الرسمي داخل البلدان، وغالبًا ما اقتصر دوره على تصدير الخريجين المهرة إلى اقتصادات رسمية في الخليج أو أوروبا. وفي الوقت نفسه، تهدّد التحوّلات التكنولوجية والبيئية السريعة بتوسيع الفجوات القائمة في الكفاءات الرقمية والخضراء، مما يطرح أسئلة مُلحّة حول كيفية تكيّف التعليم الأساسي، والتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، والمناهج الجامعية، وإعادة تأهيل الكبار وبناء قدراتهم بصورة مستمرة.

تغطّي الحماية الاجتماعية عادةً البالغين العاملين عبر التأمين الاجتماعي، أو الفئات الهشّة والفقيرة عبر المساعدات الاجتماعية الفئوية أو الموجّهة، فيما يخدم التعليم الأطفال والشباب. إلا أنّ هذين المجالين مترابطان بنيويًا على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الأسر. فمن منظور السياسة الاجتماعية «الإنتاجية»، التي تلقى رواجًا خاصًا في السياقات غير الديمقراطية حيث تتعثّر في الغالب المطالب القائمة على الحقوق وحدها، يشكّل الاستثمار في سكان متعلّمين وماهرين وأصحّاء شرطًا أساسيًا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعزيز تشكّل الطبقة الوسطى (كما في المسارات الآسيوية الشرقية، مثل الصين)، وتوليد فرص العمل اللائق اللازمة للنفاذ إلى أنظمة الحماية الاجتماعية وللحفاظ على نظام ضريبي تصاعدي قادر على تمويل هذه الأنظمة. أما على المستوى الجزئي، فيربط الاقتصاد الأسري بين هذين المجالين في ظل تضييق مالي حاد. فمع انسحاب الدول المثقلة بالديون من تمويل الخدمات العامة وإخفاقها في تقديم منح كافية للأطفال وللتعليم، تؤدي الخصخصة والتسليع المتسارعان للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي إلى نقل الكلفة مباشرةً إلى الأسر (ولبنان ومصر مثالان صارخان على ذلك).

وتشكّل ارتفاع النفقات التي تتحمّلها الأسر من مواردها الخاصة على الرسوم الدراسية والدروس الخصوصية واللوازم التعليمية، صدمةً اقتصادية كبرى تُقوّض الدخل المتاح، وتعمّق الفقر متعدد الأبعاد، وتُجهد شبكات الأمان الاجتماعي الهشّة والمجزّأة. فالبالغون العاملون داخل الأسرة لا يرزحون تحت عبء مالي فحسب، بل يُحرم أطفالهم أيضًا من تعليم جيد، ما يجعلهم أكثر عرضة للفقر و العمل غير الرسمي في المستقبل، ويزيد من اضطراب أنظمة الحماية الاجتماعية عبر الأجيال. ولذلك، وبدلًا من افتراض سلسلة سببية خطّية بين التعليم والتحوّل نحو الرسمية، يوفّر هذا اللقاء مساحةً مفتوحة واستشرافية لمساءلة نقدية لكيفية تفاعل أنظمة التعليم والتدريب مع أسواق عمل مقيّدة من جانب الطلب، وكيف يمكن إعادة تصوّر المؤسسات التعليمية العامة بوصفها مواقع ارتكاز لتقديم

حماية اجتماعية تحويلية، وللحراك الاجتماعي، وللتحوّل نحو الرسمية – مع مراعاة تفاوت تأثّر الفئات الاجتماعية المختلفة بهذه الأوضاع.

وفضلاً عن ذلك، يزداد التصدّي لهذه الأزمة المزدوجة التي تطال التعليم العام والحماية الاجتماعية تعقيدًا بسبب القيود المالية الشديدة في سياقات مثل لبنان ومصر وتونس والمغرب والأردن، حيث تستنزف العجوزات المالية وخدمة الدين موازنات الدولة. وفي الوقت نفسه، تواصل اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجاورة التحوّل نحو نماذج عالية التقنية منزوعة الكربون رغم عدم الاستقرار الإقليمي، ما يخلق تبايُنًا وفرصًا للتكامل الإقليمي لرؤوس الأموال في آنٍ معًا. أما في سياقات النزاع والتعافي، مثل سوريا ولبنان وفلسطين – وعلى غرار ما فعلته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حين بنت دول الرفاه الحديثة من رحم الدمار الهائل الذي خلّفته الحرب – يؤكد الدمار الراهن الحاجة الملحّة إلى هياكل تمويل مستدامة تربط بين الإغاثة الفورية، وإعادة بناء الخدمات العامة، وتنمية رأس المال البشري، والتعافي البنيوي لسوق العمل.

فمَن، إذًا، يدفع ثمن عقد اجتماعي متجدّد؟ إنّ نماذج التمويل التقليدية القائمة على المساعدات الدولية المتناقصة والضرائب التنازلية (ولا سيما ضريبة القيمة المضافة) غير كافية إطلاقًا. وتتطلب الحلول المستدامة استكشاف آليات تمويل مبتكرة وإعادة توزيعية – تشمل الضرائب التصاعدية على الثروة وعلى دخل الشركات، وإعادة هيكلة الديون وتخفيفها، والتمويل المناخي القائم على المنح، وصناديق التضامن العالمية. كما تتطلب تقييمًا نقديًا لإمكانات تعبئة رؤوس أموال المغتربين ومخاطرها، ومواءمة الصناديق السيادية والخيرية الخليجية مع المنافع العامة الإقليمية، وإنفاذ أطر تنظيمية صارمة وأطر المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يضمن أن تحمي الشراكات بين القطاعين العام والخاص التعليم العام والحماية الاجتماعية بدل تسليعهما، إلى جانب أمور أخرى.

وفي هذا السياق، ينظّم برنامج الحماية الاجتماعية التابع لمبادرة الإصلاح العربي وملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية، بالشراكة مع شبكة السياسات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ((MENASP في جامعة برمنغهام، المنتدى السنوي الإقليمي الرابع للسياسات. يتجاوز المنتدى التشخيص نحو بحثٍ مفتوح متعدد التخصصات، وتصميم سياسات قابلة للتنفيذ، وإنتاج بحوث تعاونية، مسقطا الحواجز بين الدراسات التربوية والاقتصاد الكلي والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع والقانون والسياسة الاجتماعية. وبدلًا من الانطلاق من افتراضات نظرية ثابتة، يجمع هذا اللقاء بين الأدلة الأكاديمية والتجارب المعيشة من أجل: (1) مساءلة كيفية تفاعل تدهور التعليم العام وخصخصته وأعباء الإنفاق التعليمي التي تتحمّلها الأسر من مواردها الخاصة مع العمل غير الرسمي الناجم عن جانب الطلب، وبطالة المتعلّمين، وتآكل الحماية الاجتماعية؛ (2) تقييم الحيّز المالي وجدوى الضرائب المحلية التصاعدية ومخاطرها وآثارها التوزيعية، إلى جانب آليات التمويل البديلة (مثل سندات المغتربين/الاستفادة من التحويلات المالية، والتمويل المختلط، وصناديق التنمية الخليجية)؛ (3) بحث كيفية إصلاح التعليم الأساسي والتعليم والتدريب التقني والمهني والجامعات وبرامج إعادة تأهيل الكبار وربطها بالحماية الاجتماعية في ظل النزاع والديون والرقمنة وإزالة الكربون؛ و(4) تحليل العوائق النظمية والمالية والمادية التي تواجه الفئات المهمّشة – ومنها النساء والأسر منخفضة الدخل واللاجئون والنازحون والأشخاص ذوو الإعاقة – بهدف تصميم روابط تكيّفية وقائمة على الحقوق بين التعليم الشامل والحماية الاجتماعية.

سيجمع المنتدى باحثين أكاديميين من جامعات عربية وأوروبية؛ وصنّاع سياسات تقنيين ومن المستوى المتوسط من وزارات التربية والتعليم، والعمل، والتنمية/الشؤون الاجتماعية، والمالية (في لبنان ومصر وتونس والأردن والمغرب وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي)؛ ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية ومجموعات المناصرة في مجال السياسات؛ ومنظمات تمثّل المجتمعات المهمّشة، ومنها منظمات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والناشطون الشباب، وشبكات دعم اللاجئين؛ وشركاء التنمية الإقليميين والدوليين. ومن خلال إشراك الباحثين مباشرةً مع صنّاع السياسات التقنيين وتحالفات المجتمع المدني والمدافعين عن الحقوق، سيتمكّن المنتدى من إعداد موجزات سياسات قابلة للتنفيذ وخرائط طريق مؤسسية، ومذكرة إجماع سياسات إقليمي، وأجندة بحثية تعاونية متعددة البلدان، بصورة تشاركية.

مبادرة الإصلاح العربي | ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية Arab Region Hub for Social Protection | MENASP network | UNIVERSITY OF BIRMINGHAM

جدول الأعمال

(بتوقيت بيروت)

المؤتمر العام – 10 كانون الأول/ديسمبر 2026		
08:30 - 09:00	**الاستقبال والتسجيل (مع تقديم المرطّبات)**	
09:00 - 09:50	**الجلسة الافتتاحية:** **الافتتاح وتحديد السياق** كلمات ترحيبية، وعرض إطار عمل مبادرة الإصلاح العربي / ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية وشبكة السياسات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENASP)، والأهداف متعددة التخصصات، والسياق، وطرح الأسئلة الاستكشافية للمنتدى.	
09:50 - 11:20	**الجلسة النقاشية 1:** **الأزمات المتراكبة وواقع سوق العمل والرابط بين التعليم والحماية الاجتماعية** تضع هذه الجلسة الافتتاحية أسواق العمل العربية في سياق أوسع من النزاع الممتد وضائقة الديون السيادية والتقشف والتحوّلات الرقمية والخضراء العالمية. وبدلًا من افتراض أنّ التحصيل العلمي يفضي تلقائيًا إلى وظائف رسمية، سيبحث المتحدثون نقدياً الوقائع البنيوية في المنطقة: ارتفاع بطالة المتعلّمين، والعمل غير الرسمي الناجم عن قيود الطلب بفعل هياكل الشركات وضعف خلق فرص العمل في القطاع الخاص، وهجرة الكفاءات من الخريجين المهرة إلى أسواق خارجية. وفي هذا السياق، ستستكشف الجلسة بصورة استشرافية كيف يمكن إعادة تصوّر مختلف مستويات التعليم والتدريب المستمرَّين – التعليم الأساسي، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والجامعات، وإعادة تأهيل البالغين من العمال النازحين – جنبًا إلى جنب مع سياسات اقتصادية على جانب الطلب، لبناء القوى العاملة المتعلمة والماهرة والصحية اللازمة لخلق فرص العمل اللائق، وتوسيع القاعدة الضريبية التصاعدية، ووقف تآكل أنظمة الحماية الاجتماعية.	
11:20 - 11:40	**استراحة قهوة**	
13:00 - 11:40 **(جلستان متوازيتان)**	**جلسة فنية خاصة 1:** **التراجع المالي وخصخصة التعليم وصدمة الكلفة على الأسر** تبحث هذه الجلسة الفنية في العواقب المالية والأسرية لانسحاب الدولة من التعليم العام في مراحله الابتدائية والثانوية والمهنية والعالية. وسيحلّل المشاركون كيف تنقل الخصخصة والتسليع المتفشيان كلفة التعليم مباشرةً إلى الأسر، فتتحوّل الرسوم المدرسية واللوازم والدروس الخصوصية إلى صدمات اقتصادية حادة تدفع الأسر إلى الفقر وتثقل كاهل أنظمة المساعدات الاجتماعية (كما في لبنان ومصر وتونس والأردن). كما ستستكشف الجلسة استراتيجيات سياساتية لاستعادة التعليم العام	**جلسة فنية خاصة 2:** **مواطن الهشاشة والتقاطعية والإدماج في رأس المال البشري** تركز هذه الجلسة على السكان المهمّشين والمستبعَدين تاريخيًا، وتطبّق منظورًا تقاطعيًا لمعالجة العوائق البنيوية والمالية والمادية التي تواجه الفئات الهشّة، مع تركيز خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين والنساء منخفضات الدخل. وستتمحور النقاشات حول كيفية استبعاد تزايد النفقات التعليمية التي تتحمّلها الأسر من مواردها الخاصة والفجوات الرقمية لهذه الفئات بصورة غير متناسبة، وكيفية بناء بنية تحتية تعليمية شاملة وتصاميم حماية اجتماعية تكيّفية على مدار

	بوصفه ركيزة أساسية من ركائز العقد الاجتماعي، وتقيّم ما إذا كان بوسع المؤسسات التعليمية العامة أن تؤدي فعليًا دور نقاط تماس مؤسسية لتقديم الحماية الاجتماعية، والتأهّب لسوق العمل، والتحوّل نحو الرسمية.	دورة الحياة تعزّز المساواة الحقيقية في رأس المال البشري.
13:00 - 14:00	**استراحة الغداء**	
14:00 - 16:00	**الجلسة النقاشية 2:** **مَن يدفع ثمن العقد الاجتماعي؟ التمويل التصاعدي والبديل للتعليم والحماية الاجتماعية** ستُخصَّص الدقائق الثلاثين الأولى من هذه الجلسة لمقرّري الجلستين الفنيتين الخاصتين المتوازيتين، ليعرضوا في الجلسة العامة أبرز مخرجاتهم والدروس المستخلصة منهما. ثم تتناول المناقشة السؤال المحوري للمنتدى: كيف يمكن تمويل التعليم العام المنصف والحماية الاجتماعية الشاملة في ظل تضييق مالي حاد وخدمة الدين. وسيقيّم المشاركون تعبئة الإيرادات المحلية التصاعدية وإعادة التوزيعية (مثل الضرائب على الثروة وعلى دخل الشركات) إلى جانب آليات التمويل غير التقليدية – مع تقييم نقدي لإمكانات الاستفادة من تحويلات المغتربين وسنداتهم وحدودها، ومواءمة الصناديق السيادية وصناديق التنمية الخليجية مع المنافع العامة الإقليمية، واستخدام أدوات تخفيف الديون السيادية والتمويل المناخي.	
16:00 - 17:00	**الجلسة الختامية العامة:** **توصيات سياساتية إقليمية قابلة للتنفيذ وخلاصة النقاشات** تُلخّص هذه الجلسة العلنية الأخيرة نقاشات اليوم في مذكرة توافق إقليمي قابلة للتنفيذ حول السياسات. وسيصوغ أصحاب المصلحة توصيات ملموسة موجّهة إلى الوزارات والمجتمع المدني وشركاء التنمية بشأن حماية دخول الأسر من صدمات خصخصة التعليم، وتوسيع الحيّز المالي عبر التمويل التصاعدي والمبتكر، وربط التعليم والتدريب المستمرَّين بإصلاح تحويلي للحماية الاجتماعية، مع الاتفاق على مخرجات تعاونية ومسارات مناصرة مستمرة.	